الوحدة عدم الانقسام قلت هذا على تقدير صحته في الوحدة لا يتاتى في الكثرة لان حقيقتها مركبة من الوحدات فاذا كانت
الوحدة عدم الانقسام كان حقيقة الكثرة مجموع عدمات انقسامات وذلك مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام وان كان مفهوم
الانقسام لازما له ثم قال ولا يبعد انهم ارادوا الكثير والواحد منه لا مفهوم الواحد والكثير يعني انه لا يبعد ان يكون مرادهم
بقولهم لا تقابل بين الوحدة والكثرة بالذات انه لا تقابل بين الكثرة والوحدة التي هي جزء لها الا بالعرض من حيث المكيالية
والمكيلية كما تقرر لا انه لا تقابل بالذات بين مفهومي الوحدة والكثرة وقد نقل عنه انه قال ان اعتبر التقابل بين مفهوميهما فهو
تقابل ذاتي بالسلب والايجاب كما ذكر في الكتاب وان اعتبر بين ما صدقا عليه فاما ان يعتبر بين الكثرة والوحدة التي هي
جزء لها فهو تقابل بالعرض كما هو المشهور وان اعتبر بين الكثرة والوحدة التي تطرء على موضوع الكثرة فتبطلها وتنفيها كالمياه
المتعددة اذا صبت في جرة او بين الوحدة والكثرة الطارية على موضوع الوحدة النافية اياها كماء واحد صب في اوان
متعددة فهو تقابل بالتضاد ولان شان الضدين اذا وردا على محل ان الآخر يبطله وينفيه وشان الوحدة والكثرة الواردتين
على محل واحد كذلك لا يقال الوحدة اذا طرأت لا تنفي الكثرة بالذات بل تبطل الوحدات المقومة لها ثم يلزم من ابطالها ابطال الكثرة
بالعرض ومن شان الضدين يبطل ضده بالذات لا بالعرض لانا نقول ابطال الوحدات المقومة عين ابطال الكثرة لان رفع
الجزء هو رفع الكل بعينه بخلاف رفع اللازم فانه مستلزم لرفع الملزوم ولذلك امكن ان يتصور رفع اللازم مع بقاء الملزوم وان
كان المتصور محالا ولم يمكن ان يتصور رفع الجزء مع بقاء الكل فان التصور ههنا ممتنع كالمتصور بقي ههنا بحث وهو ان طريان
الوحدة على موضوع الكثرة انما يتوهم اذا اجتمعت اشياء متعددة بحيث يحصل منها شيء واحد فح نقول ان كانت تلك
الاشياء باقية باعيانها وقد تركب منها شيء واحد فالكثرة باقية في موضوعها الذي هو تلك الاشياء التي صارت
اجزاء للمركب والوحدة عارضة للمجموع من حيث هو مجموع فلا اتحاد في الموضوع ولا ابطال للكثرة وان
زالت تلك الاشياء التي كانت معروضة للكثرة وحصل شيء آخر هو معروض للوحدة فلا اتحاد في الموضوع ايضا
لان موضوع الكثرة هو ذلك الزايل ومعروض الوحدة هو هذا الحادث وقس على ذلك طريان الكثرة على موضوع
الوحدة ثم التحقيق المفهوم من كلامهم هو ان الكثرة ملتئمة من الوحدات فان حقيقة الاثنين مثلا وحدتان فليس هناك
شيء يعتبر فيها سوى الوحدتين واما الانقسام فلازم لتلك الحقيقة خارج عنها واذا كان حقيقة الكثرة مركبة من حقيقة الوحدة
لم يكن بين حقيقتيهما تقابل بالذات اصلا هذا هو مقصد القوم في هذا المقام لا انه بين مفهومي تعريفهما تقابلا بالذات او بالعرض
والقول بان التقابل بين الكثرة والوحدة الطارية احديهما على الاخرى المبطلة اياها تقابل التضاد بط لما عرفت من
عدم الاتحاد في الموضوع ولان الكلام في حقيقتيهما لا في افرادهما والوحدة المذكورة اعني الوحدة الطارية على موضوع
الكثرة جزء من كثرة مركبة من وحدات كل واحد منها طارية على موضوع كثرة مخصوصة ومبطلة اياها فلا يكون
ذات هذه الوحدة مقابلة لماهية الكثرة ومن المتصلفين من قال الوحدة والكثرة ضدان اذ لا نوجب بين
الضدين غاية الخلاف مع ان الوحدة والكثرة مما يتباعدان جدا ولا نوجب ايضا امتناع تقوم احد الضدين بالآخر
ان الوحدة المبطلة للكثرة ليست مقومة لها ولا نشترط ايضا في موضوع الضدين الوحدة الشخصية ثم زعم انا نعلم ان
ذاتيهما مما يتقابلان جزما مع قطع النظر عن المكيالية والمكيلية وهو ايضا مردود بان ذلك الجزم منا انما هو لتبادر
الذهن الى ان معروض الوحدة جزء لمعروض الكثرة فلا يكون الموصوف بهما شيئا واحدا وليس يلزم من ذلك تقابلهما او انما

يكونان

[illegible]

يكونان متقابلين بالذات اذا نسبهما العقل الى شيء واحد وحكم بان حصول احدهما فيه مانع من حصول الآخر فتامل
والله الموفق المقصد الرابع مراتب الاعداد انواع متخالفة بالماهية فانها وان كانت متشاركة في كونها
كثرة لكنها متمايزة بخصوصيات هي صورها النوعية وذلك لاختلافها باللوازم كالصمم والمنطقية والتركب
والاولية واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات فالعشرة مثلا تشارك ساير الاعداد في انها كثيرة ويمتاز عنها بخصوصية
كونها كثيرة مخصوصة وهي مبدء لوازمها ويتقوم كل عدد من انواع الاعداد بواحدة التي مبلغ جملتها ذلك النوع من العدد
وكل واحد من تلك الوحدات جزء لماهيته وليس لها جزء سوى الوحدات فما يقال من ان وحدات كل عدد اجزاء
مادية له فلا بد هناك من جزء صوري كلام ظاهري بل الصواب ان المركب العددي هو عين مجموع وحداته وهذا المجموع
المخصوص منشأ الخواص واللوازم العددية وانه لا حاجة في ذلك الى اعتبار هيئة عارضة للوحدات بعد اجتماعها لا الاعداد
اي ليس يتقوم كل عدد بالاعداد التي فيه فالعشرة مثلا مجموع وحدات مبلغها ذلك المذكور الذي هو العشرة اي حقيقة
العشرة هي عشر وحدات مرة واحدة وقال ارسطو انها اي العشرة ليست ثلثة وسبعة ولا اربعة وستة ولا غيرها لكن
من الاعداد التي يتوهم تركبها منه لامكان تصور العشرة بكنهها مع الغفلة عن هذه الاعداد وقائل اذا تصورت حقيقة كل واحد
من وحداتها من غير شعور بخصوصيات الاعداد المندرجة تحتها فقد تصورت حقيقة العشرة بلا شبهة فلا يكون شيء
من تلك الاعداد داخلا في حقيقتها بل هي عشرة مرة واحدة وربما يستدل على ذلك بان تركب العشرة من الاثنين
والثمانية ليس اولى من تركبها من الثلثة والسبعة او الاربعة والستة والخمسة فان تركبت من بعضها لزم الترجيح
بلا مرجح وان تركبت من الكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد منها كاف في تقويمها فيستغني عما عداه فان
قلت جاز ان يكون كل واحد منها مقوما لها باعتبار القدر المشترك بين جميعها اذ لا مدخل في تقويمها لخصوصياتها
قلت القدر المشترك بينها الذي هو في حقيقة العشرة هو الوحدات فما ذكرته اعتراف بالمط نعم ربما ينتقض الدليل
بان تركبها من الوحدات ايضا ليس اولى من تركبها من تلك الاعداد فيلزم الترجيح بلا مرجح لان اشتمال تلك الاعداد على
الوحدات لا يفيد ترجيحا ويجاب بانه لما كفت الوحدات في تحصيل العشرة لم يكن لخصوصيات الاعداد المندرجة
فيها مدخل في تحصلها وهذا بالحقيقة رجوع الى الاستدلال الاول المقصد الخامس في اقسام الواحد وهو اي
الواحد اما ان لا ينقسم الى جزئيات بان يكون تصوره مانعا من حمله على كثيرين وهو الواحد بالشخص او ينقسم الى
جزئيات بان لا يمتنع تصوره من الشركة وهو غيره اي غير الواحد بالشخص يسمى واحدا لا بالشخص وانه اي الواحد لا
بالشخص كثير له جهة واحدة فهو واحد من وجه وكثير من وجه آخر واما الواحد بالشخص فان لم يقبل القسمة الى الاجزاء
اصلا فهو الواحد الحقيقي وهو اي الواحد الحقيقي ان لم يكن له مفهوم سوى انه لا ينقسم اي سوى مفهوم عدم الانقسام فالوحدة
الشخصية وان كان له مفهوم سوى ذلك فاما ذو وضع اي قابل للاشارة الحسية وهو النقطة المشخصة او لا يكون ذا
وضع وهو المفارق المشخص وان قبل الواحد بالشخص القسمة فاما ان ينقسم الى اجزاء متشابهة في الحقيقة وهو
الواحد بالاتصال فان كان قبوله القسمة الى تلك الاجزاء المتشابهة لذاته فهو المقدار المشخص القابل للقسمة الى تلك الاجزاء
المتشابهة لذاته فهو المقدار المشخص الوهمية على راي من اثبت المقادير وان كان قبوله لا لذاته فهو الجسم البسيط كالماء
الواحد بالشخص المتصل على وجه لا يكون فيه مفصل اما حقيقة على راي نفاة الجزء واما حسا على راي مثبتيه بل نقول

[illegible]